المقدمة

هذا التقرير هو الجزء الثالث من التقرير السنويّ الذي يحمل الرقم 70: نُشِر القسم الأوّل (70أ) في آذار عام 2020، ونُشر الجزء الثاني (70ب) في أيّار من العام نفسه (2020). الجزء الذي يُنشر هنا يتناول، في غالبيّته، جهاز الأمن الذي يعمل على تعزيز أمن دولة إسرائيل، ويتناول جزء منه الوزارات الحكوميّة والشركات.

الفصول المعروضة في هذا التقرير خضعت لإجراءات السرّيّة في لجنة شؤون رقابة الدولة التابعة للكنيست[1] وَفق المادّة 17 من قانون رقابة الدولة 1958 (صيغة مدمجة). في ما يلي استعراض للمواضيع التي أُخضِعت للفحص الرقابيّ:

- منظومة القذائف تشكل جزءًا أساسيًّا من قوّات المدفعيّة في جيش الدفاع الإسرائيليّ، وتتمثّل وظيفتها المركزيّة في مساعدة القوّة الهجوميّة. **الرقابة في موضوع مسارات اتّخاذ القرارات في الجهاز الأمنيّ في موضوع التزوّد بمدفعيّة جديدة** أظهرت وجود نواقص وعيوب في العمل الميدانيّ التحضيريّ من قِبل الجيش للتزوُّد بمدافع جديدة، وعيوب ونواقص في عرض المعلومات على رئيس هيئة الأركان العامّة، ووزير الأمن والطاقم الوزاريّ السياسيّ -الأمنيّ المصغَّر، الأمر الذي دفع إلى اتّخاذ قرارات على أساس معلومات منقوصة. على ضوء العيوب التي أظهرتها العمليّة الرقابيّة، يجب على جهاز الأمن أن يدقق في مسألة إجراء عمل ميدانيّ منظَّم وعميق خلال مسار فحص التزوُّد بوسائل قتاليّة حيويّة وذات كلفة باهظة، وأن يعرض معلومات كاملة ودقيقة على صنّاع القرار، وذلك في سبيل اتّخاذ القرارات على نحو سليم، وبغية التأكد من أنّ جيش الدفاع الإسرائيليّ يتزوّد بالوسائل القتاليّة التي تدفع إلى تحقيق الإنجازات المطلوبة خلال المعركة، ويستغلّ على النحو الأفضل الموارد المحدودة المتوافرة لصالح جهاز الأمن.

- خلال المعارك التي دارت في السنوات الأخيرة، أُطلقت مئات الصواريخ والقذائف صوب إسرائيل. وَفق التهديد المتوقع، ستزداد هذه الكمّيّة وستُطلَق صوب إسرائيل خلال أيّام المعارك عشرات آلاف الصواريخ والقذائف. في كانون الأوّل من العام 2016، نشر مراقب الدولة تقريرًا حول **الاستعدادات لحماية الجبهة الداخليّة من الصواريخ والقذائف**، وكشف عن عيوب ونواقص قد تزيد من المخاطر التي تهدّد حياة السكّان خلال المعارك. تَكشَّفَ وجود عيوب جوهريّة في البلدات التي تقع على الحدود الشماليّة على وجه الخصوص.

1 **على الرغم من إبقاء بعض المواد تحت جناح السرّيّة بعد المسار المذكور، فإنّ ذلك لا يمنع القارئ من فهم جوهر الرقابة.**

في النشاط الرقابيّ المتمّم الذي أُجْرِيَ في العام 2019، قام مكتب مراقب الدولة بفحص تصحيح العيوب المركزيّة التي كشفت عنها الأنشطة الرقابيّة السابقة، وتبيّن أنّ تنظيم صلاحيات الأجسام التي تعالج شؤون الجبهة الداخليّة لم يحصل بعد، ولم يطبَّق بعد قرارُ الطاقم الوزاريّ السياسيّ -الأمنيّ المصغّر المتعلّق بوضع خطّة متعدّدة السنوات لمعالجة الجبهة الداخليّة. تبيّن أيضًا أنّ ثمّة فجوات كبيرة في مجال التحصينات؛ في العام 2018 -على سبيل المثال-لم تتوافر لـِ 2.6 مليون مواطن في إسرائيل (28%) وسائلُ تحصين وحماية بحسب المواصفات السليمة على مقربة من مكان سكناهم. 2,494 ملجأ من أصل 12,601 ملجأ (20%) لم تكن صالحة للاستخدام. تَبَيَّنَ كذلك أنّ ثمّة تحسّنًا في قدرات الكشف والتحذير، وفي جاهزيّة الوزارات الحكوميّة لإجلاء السكان، لكن خطط إجلاء السكان لم تُستكمل حتّى الآن، وبعضها غير قابل للتنفيذ.

- إضافة إلى ذلك، فحَصَ مكتب مراقب الدولة **استعدادات وزارة الأمن وجيش الدفاع الإسرائيليّ لتطبيق مذكّرة التفاهمات مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة لفترة الأعوام 2019-2028 في موضوع المساعدات الأمنيّة**. بلغت قيمة المساعدات الأمريكيّة في المخطّطات والبرامج المشتركة بين إسرائيل والولايات المتّحدة الأمريكيّة، للحماية من الصواريخ للفترة الواقعة بين العامَيْن 2019-2028، بلغت 3.8 مليار دولار (13.8 مليار شيكل) في السنة. تُسْهم مذكّرة التفاهم إسهامًا بالغًا في متانة جهاز الأمن في كلّ ما يتعلّق بالموارد الماليّة، وتنجّع التخطيط المتعدّد السنوات من قِبل هذا الجهاز، وتؤثّر تأثيرًا إستراتيجيًّا على العلاقات بين إسرائيل والولايات المتّحدة الأمريكيّة. على الرغم من ذلك، يُتوقع أن يطرأ تقليص على المصادر الماليّة (بالشواقل) التي تتوافر لدى جهاز الأمن بدءًا من العام 2025 تحديدًا. أظهر النشاط الرقابيّ أنّ وزارة الأمن لم تحلّل الإسقاطات المحتمَلة لهذا التقليص على الاستقلاليّة الإنتاجيّة في البلاد، وعلى تعزيز قوّة جيش الدفاع الإسرائيليّ، ودرجة الضرر المحتمل الذي سيلحق بأمن الدولة. يجب على وزارة الأمن ووزارة الماليّة ووزارة الاقتصاد والصناعة أن تقوم ببلورة خطّة للتهيُّؤ على ضوء تطبيق مذكّرة التفاهم.

- في منطقة يهودا والسامرة التي تتوافر لإسرائيل فيها صلاحيات أمنيّة وسياسيّة، يُجري جيش الدفاع الإسرائيليّ أعمالًا عسكريّة لأغراض الدفاع والأمن، وهي تشمل الأنشطة التالية: إقامة منشآت عسكريّة مختلفة؛ فتح أو إغلاق مَحاور طرق؛ وضع وسائل أمن وتحصينات في الشوارع المؤدية إلى معسكرات الجيش ومنشئاته، وتستخدَم أيضا من قبل والجمهور. **فحص أبعاد السلامة والمسؤوليّة في كلّ ما يتعلّق بصيانة الشوارع في يهودا والسامرة** أظهرَ وجودَ عيوب ونواقص مَردُّها إلى عدم تنظيم شأن المسؤوليّة عن صيانة البنى التحتيّة للشوارع التي تُستخدَم من قِبل جيش الدفاع الإسرائيليّ والجمهور، على الرغم من أنّ الأمر قد يهدّد سلامة مستخدِمي الطرق. التوتّر القائم بين الحاجةِ إلى توفير حلول أمنيّة للاحتياجات العسكريّة الميدانيّة، والحاجةِ إلى الحفاظ على أمان وسلامة مستخدِمي الحيّز العامّ، يتطلّب استخدام أنظمة وأدوات وتعليمات للتنسيق بين الاحتياجات المختلفة

من خلال المحافظة على التوازنات والكوابح. تصحيح العيوب والنواقص التي كشف عنها التقرير سيمكّن من المحافظة على النظام والأمن العامّ وعلى سلامة مستخدِمي الطرق من خلال التنسيق الجيّد بين مُجْمَل الجهات العسكريّة والمدنيّة المسؤولة عن الأمن والتي تقع عليها مسؤوليّة المحافظة على سلامة مستخدِمي الطرق.

- تستثمر جهات أجنبيّة عديدة في مشاريع في مختلف مَرافق الاقتصاد الإسرائيليّ، وقد قام مكتبنا بإجراء رقابة بشأن موضوع **انخراط شركات أجنبيّة في إقامة وتنفيذ مشاريع بنى تحتيّة قوميّة حيويّة.** المبلغ الإجماليّ للاستثمارات الأجنبيّة في إسرائيل في العام 2017 يقدَّر بنحو 129 مليار دولار، وبلغ الحجم السنويّ للاستثمارات الأجنبيّة في إسرائيل في العام 2017 نحو 18 مليار دولار. إلى جانب الفوائد الاقتصاديّة للاستثمارات الأجنبيّة في إسرائيل ومساهمتها في تطوير الاقتصاد، ثمّة أضرار وإسقاطات محتمَلة لاستثمارات الشركات الأجنبيّة وانخراطها في الاقتصاد الإسرائيليّ. سيطرة جهات أجنبيّة على أملاك إستراتيجيّة قد تُلحِق الضرر بنطاق واسع من المصالح القوميّة بما في ذلك المساس بالأمن القوميّ والأملاك الإستراتيجيّة، والقدرة التنافسيّة في الساحة الدوليّة. من الضروريّ أن يجري الانخراط الاقتصاديّ الأجنبيّ في مجالات البنى التحتيّة القوميّة، وفي مجالات ذات تأثير اقتصاديّ أو قوميّ واسع وَفق اعتبارات الأمن القوميّ واعتبارات اقتصاديّة. هذه المَهَمّة تقع على عاتق حكومة إسرائيل، من خلال مقرّ الأمن القوميّ أو بواسطة جهة أخرى يجري تحديدها.

- **مشروع "تيڤيل" لترقية وتطوير نظام الحَوْسبة في مؤسّسة التأمين الوطنيّ** يُعتبر من مشاريع الحَوْسبة الأضخم والأكثر كلفة وتركيبًا في القِطاع العامّ في السنوات الأخيرة. هذا المشروع يرمي إلى تحسين الخدمة للجمهور بواسطة تطبيق بنْية تحتيّة مركزيّة للبيانات، وهذه بدورها توفّر نظرة عامّة لكلّ مؤمَّن من خلال التركيز على تخليص الحقوق. بدأ العمل على المشروع في العام 2010، وسينتهي العمل فيه في العام الجاري (2020). كشف النشاط الرقابيّ عن صعوبات في إدارة المشروع عبْر السنين، وعن الكثير من التأخير والمماطلة في التنفيذ. على سبيل المثال، بعد مضيّ عَقد من الزمن لا تعمل سوى خمس منظومات في مجال الأساس من أصل 31 منظومة، وهذه المنظومات الخمس تعمل على نحو جزئيّ مقارَنة بالتخطيط الأصليّ. على الرغم من التنفيذ الجزئيّ للمحتويات، الميزانيّة التي جرى استغلالها عند نهاية العمل الرقابيّ كانت أعلى بـ 58% من الميزانيّة الأصليّة. ثمّة أهمّيّة بالغة للتقدّم بالمشروع لغرض تحسين الخدمات المقدَّمة للمؤمَّنين، ولغايات أخرى كتفادي الأخطاء في عمليّة تخليص حقوق المؤمَّنين، والتوفير في المدفوعات الخطأ. الفجوات الكبيرة بين برنامج تنفيذ المشروع وطريقةِ تطبيق الأنظمة تُلزم التأمين الوطنيّ بمواصلة استخدام أنظمة قديمة في الكثير من الأنشطة، ولا تمكن من ترقية الخدمة المقدَّمة للجمهور في مجال المخصَّصات الإضافيّة. على التأمين الوطنيّ أن يُجري فحصًا عميقًا لإجراءات التقييم والتخطيط في المشروع، وإدارة متابعة وثيقة ومكثّفة لتقدُّم محاوره الأساسيّة في كلّ مرحلة من المراحل، بغية الحيلولة دون حصول تأجيل إضافيّ في التطبيق.

- أظهرت الرقابة حول **مشروع إقامة بناية جديدة لديوان رئيس الحكومة ومكان سكناه**، الذي يُطرح تباعًا على جدول أعمال حكومة إسرائيل منذ نحو 25 عامًا، أظهرت أنّه في موعد انتهاء الرقابة كان المشروع في طور التجميد ولم يُنتهَ من التخطيط له بعد. من نافل القول أنّ عمليّة البناء لم تبدأ بعد، وأنّ ثمّة تفكيرًا في إقامته في مكان بديل. في العام 2009، كانت التكلفة التقديريّة للمشروع نحو 650 مليون شيكل، وفي العام 2018 بلغت 1.2 مليار شيكل. الكلفة الباهظة تعود – في ما تعود-إلى متطلّبات تحصين المكان، ويجري الحديث عن مشروع مركب وحسّاس يدمج، إلى جانب الأبعاد التخطيطيّة التي تميّز مشروع بناء حكوميّ، أبعادًا أمنيّة ومتطلّبات تتعلّق بالطقوس الرسميّة وتمثيل دولة إسرائيل. من الجدير أن يشكل هذا التقرير قاعدة لاستخلاص العبر، سواء أكان ذلك لغرض مواصلة إدارة المشروع في السنوات القادمة، أم لغرض استخلاص العِبَر بالنسبة لمشاريع مستقبليّة مركّبة. لهذا الغرض، يجب أخذ بعض مَكامن ضعف إدارة هذا المشروع بعين الاعتبار، بما في ذلك: اتّخاذ القرارات دونما فحص مسبق لـمُجْمَل البيانات، وبدون تقدير مستجدّ للمخاطر؛ التذبذب الحادّ في اتّخاذ القرارات وتعريف الفحاوى؛ غياب الاتّصال الأمثل بين الجهات المتداخلة في المشروع؛ غياب نشاط مركّز ومخطّط سلفًا لإزالة المعوّقات.

تَطَلَّبَ إعداد التقرير بذْلَ مجهود فائق من قِبل موظّفي مراقب الدولة، وعمل هؤلاء على إعداده بحِرَفيّة عالية، وبطريقة جذريّة وبدقة ونزاهة. يشغل موظّفو مراقب الدولة وظائفهم العامّة بأمانة ومن خلال الشعور بأنّهم يؤدّون رسالة حقيقيّة. لهم منّي بالغ الشكر.

لم أغفل حقيقة أنّ الأجسام التي خضعت للرقابة قد نفّذت أنشطة إيجابيّة وجرى التعبير عن أبرزها في فصول التقرير. إلى جوار ذلك، يجب على الأجسام أن تصحّح العيوب والنواقص التي ظهرت في هذا التقرير من أجل تعزيز أمن الدولة وسكانها وتحسين قِطاع الخدمات العامّ في إسرائيل.

متنياهو أنغلمن

مراقب الدولة

ومندوب شكاوى الجمهور

أورشليم القدس- آب 2020